

اسم المشروع	تعزير مشاركة الشباب المدنية والسياسية في مصر
المرحلة	الأولى
رقم المادة	٣
الموضوع التدريبي	كيفية الانخراط في المجتمع المحلي
اعداد	محمد حنفي الشنتناوي

المشاركة المجتمعية وأثرها على تطوير الدولة

مقدمة:

تعتبر المشاركة السياسية هي أسس الديمقراطية والتعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب وتقضى المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الانتماء والاهتمام بالشأن العام

والمشاركة هي أرقى تعبير عن المواطنة التي تمثل من جملة النشاطات التي تساعد على ممارسة السلطة السياسية، ولما كان الشباب في مصر يمثل نسبة كبيرة من إجمالي السكان وهم عنصر فعال وهام من قضايا التنمية وذلك دفعنا أن نؤكد ونلقى الضوء على المشاركة السياسية بالنسبة للشباب لأن الشباب هم من يملكون الطاقة والقدرة على العطاء وهم ثروة بشرية قادرة على العمل والإنتاج، والشباب هم الحل لكافة مشاكل المجتمع.

تلعب المشاركة السياسية دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطي، والمشاركة السياسية كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف “بالتنمية المستدامة” للمجتمعات خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم المتوارثة على مفاهيم المواطنة والمشاركة في صنع القرار وتحديد النخبة الحاكمة وهي في هذا الإطار ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي لجهة شرعيته الدستورية والشعبية.

تعتبر مشاركة الشباب أحد أشكال الديمقراطية التشاركية، كما أنها إحدى أشكال الحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية، كما أن مشاركة الشباب سيعزز من التنمية السياسية، وتفعيل المشاركة السياسية للشباب سيقبل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهيمشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور المؤسسات الأهلية، وذلك من خلال إعادة صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الأجندة الوطنية، بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية.

وإذا كانت قضايا الشباب متعددة ومتنوعة، فإن مسألة المشاركة الشبابية أصبحت موضوع الساعة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، سواء في مجال البحث العلمي أو في ميدان السياسات الموجهة للشباب، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تتعلق بإطار أشمل هو مشروع الحداثة والبناء الديمقراطي، حيث تتنامى أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعائم المواطنة وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، فالمشاركة وبخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شراي بين النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة.

المفهوم النظري للمشاركة السياسية

١ - مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية موضوع حيوي ومهم وهو يعنى مدى انشغال الفرد بالأمور السياسية داخل مجتمعه، والممامه بالقضايا السياسية سواء على الصعيد المحلى أو العربي أو الدولي، وهناك تعريفات عديدة لمفهوم المشاركة السياسية وأهمها التعريف من وجهة نظر علم السياسة وعلم الاجتماع.

أولاً: من وجهة نظر علم السياسة

ينظر علماء السياسة للمشاركة السياسية على أنها عبارة عن إعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات وممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الاجتماعية، تجاه الأهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكر، وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي.

هناك تعريفات عديدة للمشاركة السياسية من وجهة نظر علماء السياسة وأهمها:

– وفقاً لأحد الاتجاهات السياسية فإن المشاركة السياسية ”هي عبارة عن حرص الفرد أن يكون له دور إيجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلي المنظمات الوسيطة“

– **المشاركة السياسية** هي النشاط المشروع الذي يقوم به الأفراد وذلك بهدف التأثير على صانعي القرار وما يتخذونه من قرارات، ومن ثم فهي تنطوي على قدرة المواطنين على ممارسة دور هام في اختيار الحكام، وفي عملية صنع القرارات الخاصة بالمجتمع

– المشاركة السياسية هي القيام بدور ما في العملية السياسية برمتها “،،” وهي عبارة عن كل ما ي وثر في المجتمع بغض النظر عما إذا كان هذا التأثير يقتصر على قرار الحكوم ة أو وسيلة حكومية ”،،” وهي عبارة عن حق المواطن في أن يؤدي دورًا معينًا في صنع القرارات السياسية ومراقبة القرارات السياسية“

– المشاركة السياسية ”هي عملية مستمرة لتعبير الشباب وإشراكهم الفعا ل في صنع القرار على كافة المستويات، خصوصا في الأمور التي تهمهم بشكل مباشر، وهي من مهارات الحياة الأساسية“

ثانيا: من وجهة نظر علم الاجتماع:

ينظر علماء الاجتماع للمشاركة السياسية على أنها عبارة عن العملية التي من خلالها يقوم الفرد بدور ما في الحياة السياسية المجتمعية، بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الت طوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم، ووفق هذا المفهوم فإن المشاركة السياسية تمثل سلوك اجتماعي يعتمد على نشاطات وجهود سياسية مختلفة يقوم بها أفراد المجتمع بهدف تحقيق أهداف تفيد المصلحة العامة.

هناك تعريفات عديدة للمشاركة السياسية من وجهة نظر علماء الاجتماع وأهمها هي:- :

– هي الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم و ممثليهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، والمشاركة السياسية ليست مجرد التصويت في الانتخابات ، بل إنها بوجه عام اهتمام واضح من قبل المواطنين المهتمين بقضية القرار السياسي

– المشاركة السياسية هي عملية اختيارية واعية تعبر عن حرص الفرد في إن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية العامة والمشاركة هي عبارة عن مجمل الأنشطة والأدوار التي يقوم بها الأفراد بشكل تطوعي داخل المجتمع الذين يعيشون فيه من خلال التأثير العلني الحر في صنع القرار السياسي والمخطط والبرامج التي تؤثر في حياتهم من توجيه ونقد أجهزة الحكم التي يتعاملون معها بشكل يحقق مصالحهم

٢- مراحل المشاركة السياسية

• الاهتمام السياسي

المقصود به الاهتمام بمتابعة القضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية.

• المعرفة السياسية

المقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع وعلى المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء

• المطالب السياسية

تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

٣- مستويات المشاركة السياسية

بما أن المشاركة السياسية هي عمل إرادي حر، فإن له عدة مستويات وهي ثلاث مستويات على النحو التالي:-

• المستوى الأول:

نعنى بهم ممارسو النشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من توافر فيهم ثلاث شروط هي (عضوية منظمة سياسية، التبرع لمنظمة أو مرشح، حضور الاجتماعات السياسية) بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية.

• المستوى الثاني

المهتمون بالنشاط السياسي ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

• المستوى الثالث

يشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يفضل المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما تكون لهم مصلحة مباشرة ومحددة

٤ - أشكال المشاركة السياسية

هناك صور وأشكال عديدة للمشاركة السياسية وأهمها:

- ١ - التصويت في الانتخابات والذي يجب أن يكون مسبقا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية
- ٢ - المشاركة في الحملات الانتخابية سواء بالدعاية أو بالمال.
- ٣ - الاهتمام بمتابعة الأمور السياسية.
- ٥ - حضور الندوات والمؤتمرات السياسية
- ٦ - المناقشات السياسية وإبداء الآراء فيها سواء بالمعارضة أو بالموافقة
- ٧ - الانخراط في عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- ٨ - تقلد أو الترشيح لمنصب سياسي أو إداري مهم
- ٩ - الانضمام إلى جماعات المصلحة أو منظمات المجتمع المدني.

• رغبة الفرد في الانتماء إلى المجموعة

فالفرد منذ وجوده داخل المجتمع ع يتعرض إلى مجموعة من العقبات والقيود التي تخلق بعض الآلام لديه ويعتبر الانتماء إلى المجموعة هو الوسيلة الفعالة لتخفيف الآلام من خلال مشاركته للآلام المجموعة والانضمام لها عن

طريق الانتخاب العام، على الرغم من سرية التصويت وشكله الانفرادي، إلا أن الفرد يشعر بهذا الارتباط عندما يتصور أن صوته قد انضم إلى أصوات ملايين من الناس.

• رغبة الفرد في بحثه عن الحماية

يشعر الأفراد دائمًا بالخوف من ظروف الحياة وأزماتها مثل الخوف من قيام حروب، تدهور الظروف الاقتصادية، مع العلم بأن استراتيجيات الأحزاب السياسية تقوم بتضخيم هذه الأزمات بهدف زيادة الخوف لدى الأفراد ودفعهم لقبول مقترحاتها لذلك يصبح الفرد أكثر حرصاً على التصويت لصالح حزب ما حتى لا يعطى الفرصة لحزب يؤمن بإيديولوجية عدوانية بالفوز وإمكانية الدخول في صراع دولي، لذلك تعتبر مشاركة الفرد هي الوسيلة الفعالة ضد اندلاع الصراع الدولي و من ثم فهو يصوت لصالح حزب يؤمن بالسلام و العدل لأنه يعتبر مشاركته جزءاً من عملية إحلال السلام العالمي

• التحرر من مشاعر العدوانية المكبوتة

الفرد داخل المجتمع يخضع لمجموعة من القيود تبدأ أولاً مع عائلته التي تحاول وضعه في قالب معين وهو القالب الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للعائلة وتنتهي هذه القيود بوضع المجتمع مجموعة من المحرمات التي تهدف إلى ضبط السلوك الإنساني، وتثير هذه القيود نوعاً من الصراع داخل نفسية الفرد وكبت رغباته، وذلك يشعره أن المشاركة السياسية هي (الطريقة الوحيدة لاستمرار وجوده داخل المجتمع وتخليصه من القيود التي تفرض عليه لأنه يشعر بأنه يستطيع التعبير عن آرائه بصراحة)

• اهداف المشاركة السياسية

- ١ - تنمية هوية الفرد المستقلة.
- ٢ - تطوير قدراته ومدراته الخاصة.
- ٣ - المشاركة في اتخاذ القرارات وصنع الأحداث.
- ٤ - نقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل.
- ٥ - تهيئة المناخ الملائم لصياغة القرار أو تطوير الثقافة السياسية الجديدة.

٦ - ترسيخ مبادئ الديمقراطية في السلوك العادي للمواطن.

٦ - التنشئة السياسية

هي عملية اجتماعية وتربوية مستمرة، لا تقتصر على مرحلة سنية معينة ولا ترتبط بمستوى دراسي وتعليمي محدد ولكنها عملية متواصلة يخضع لها الإنسان طوال مراحل حياته، فهي عبارة عن كل ما يتعلمه الفرد وما يكتسبه من خبرات وتجارب على مدى عمره من الطفولة حتى الكهولة.

هذا السلوك ليس وليد هذا الجيل لكنه تراكم عن الأجيال السابقة، و يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له وهي أيضا عمليه عرضيه مقصودة أو غير مقصودة على مستوى الفرد والجماعة تهدف إلى تلقين الفرد أو الجماعة قيم وتوجهات سياسية صريحة أو مبادئ واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية، وتنعكس آليتها على سلوكه الاجتماعي والسياسي على حد سواء وهي تعمل على تزويد الفرد بالمعايير الاجتماعية بحيث يتخذ مكاناً معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية ويصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين.

المؤسسات المسؤولة عن التنشئة السياسية للفرد- :

• أولاً: الأسرة- :

ينحصر دورها في أن تنشئ طفلاً معتمداً على نفسه، يكون قادراً على مواجهة المواقف واتخاذ القرارات السليمة، ويجب أن يتم توعية الطفل ومعرفة ما هي حقوقه وواجباته نحو المجتمع.

• ثانياً: المدرسة- :

ينحصر دور المدرسة في أن تنمي قدرات الطالب الذهنية وتحفزه على الإبداع، لكي يشعر أنه عضو مهم وله دور فعال في المجتمع، يجب أن توضح المدرسة للتلاميذ دورهم في الحياة السياسية وتساعد التلاميذ على إبداء الرأي والقدرة على التفكير وتنمية الثقة بالنفس.

• ثالثاً: الجامعة- :

يجب أن تحرص الجامعات على زيادة الأنشطة السياسية داخلها، والسماح بالمنظمات المدنية والأحزاب السياسية بالعمل داخل الجامعات، والتقليل من سيطرة الأمن على العمل الطلابي، تحفيز الشباب داخل الجامعات المصرية على المشاركة في الحياة السياسية وزيادة توعيتهم بأهمية دورهم في الحياة السياسية.

• رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني- :

يجب أن يبرز دورها من خلال فتح المجال لمشاركة جميع الأفراد خصوصاً الشباب، توعية الأفراد بأهمية المشاركة السياسية ومدى تأثير صوتهم وقدرتهم على التأثير في الساحة السياسية وأن لهم دور فعال في الحياة السياسية.

آليات تفعيل المشاركة السياسية

الآليات التقليدية للمشاركة السياسية (الأحزاب السياسية)

المشاركة- كما سبق القول – هي جوهر الديمقراطية فحجر الأساس في الديمقراطية كطريقة في الحياة السياسية كما يذكر الفيلسوف جان دوي، هو مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة والديمقراطية وفق هذه النظرة تعني مشاركة الأفراد وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم ، ويكون ذلك في أغلب الأحيان من خلال قناة الأحزاب السياسية ، وتساهم الأحزاب في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة خاصة التجمع السياسي، وتدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في شئون بلادهم، وتشجيع الفرد على الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب، ومن ثم شعوره بالأمن السياسي، مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي في المسائل العامة.

• مدى المشاركة السياسية:

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي - فكرياً ومادياً واجتماعياً - الذي يسود في المجتمع ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية.

وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر.

وعموماً فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

هناك بعض النظم الحزبية التي تقلص المشاركة.

وقد حدد بعض علماء السياسة عدة عوامل تؤثر على قدرة النظام الحزبي في استيعاب أو قمع مطالب المشاركة السياسية:

- القيم التي تتبناها النخبة الحاكمة عند تبلور النظام الحزبي، وهل تشجع هذه القيم على توسيع قاعدة هذه المشاركة أم تقلصها.
- الاجتماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة المشاركة وبالتالي حول دور النظام النيابي.
- مدى مرونة النظام الحزبي وقدرته على استيعاب الأجيال الجديدة الراغبة في المشاركة وتوفير فرص لها.

• الأحزاب وجذب الشباب نحو المشاركة :

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: أين هو عمل الأحزاب السياسية وخاصة المتكفلين من أعضائها بالشباب؟ وأين أثرهم في عملية الإغواء والاستقطاب للطاقت الشبابية من أجل خلق الديناميكية المثلى في عملية التطوير الاجتماعي الشامل، الذي يبدأ بتطوير الأحزاب السياسية وأفكارها، عبر تجديد دمائها بإطلاق أيدي الشباب في تقلد المسؤولية داخل هذه الأحزاب، والذي من الضروري أن يكون فعلا متواصلا ليتواصل وجود الأحزاب نفسها وجودا فاعلا ومؤثرا ومبدعا في الحراك الاجتماعي في ما يتعلق باللعبه السياسية المتطورة نفسها، التي يتفق الجميع اليوم على أنها لا بد أن تكون لعبة ديمقراطية حتى تواكب العصر بشروطه الحضارية، أي بالأداء السياسي الذي يناضل من أجل رفعة حقوق الإنسان الشاملة ويفرض واقع الحال على كل من يتقلد موقع المسؤولية داخل الأحزاب السياسية على تبني برامج توعية للشباب من أجل دفعه للانخراط وبشكل واع في الواقع السياسي.

وذلك عبر تنمية الرغبة لديه في المشاركة السياسية وهو هدف يمكن الوصول إليه من خلال تربيته سياسيا على العناصر التالية:

• الاهتمام السياسي:-

ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أ ومتابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

• المعرفة السياسية:

والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

• التصويت السياسي:

ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

–المطالب السياسية:

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

• المجتمع المدني والمشاركة السياسية (المجتمع المدني شريك في التنمية)

ترتبط الحياة الديمقراطية بدور حقيقي وقوي للمجتمع المدني، فالمجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحيانا "القطاع الثالث" لتمييزه عن الحكومة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية، فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي ولا تسعى لتحقيق الربح ، وفي اللغة الانجليزية والتي كانت حتى وقت

Civil Society تستخدم كلمة مجتمع مدني قريب تترجم في اللغة العربية إلى مجتمع أهلي لتدل على ارتباط مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية بالأهل والأقارب وال جيران بما يوحى بما عاني التضامن والولاء وقوة الارتباط ، تلك الأهمية الحيوية للمجتمع المدني تبرر اهتمام الحكومة المصرية بتشجيع هذا النوع من المنظمات وتوسيع المجال أمام حركته ، فالدولة المصرية تنظر للمجتمع المدني كشريك في عملية التنمية.

• دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية

لقد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني يمثل أساساً مهماً في المشاركة السياسية للمجتمع في تحديد أهدافه وتنصيب البرامج التنموية.

ومن هنا يتجلى دور مؤسسات المجتمع المدني باعتباره قناة لكل فرد أو مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف، يمكن من خلال هذه المنظمات أن يشاركوا باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع.

ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب اتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، حيث يشعر الأفراد من خلال المجتمع المدني ومؤسساته بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت عارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح ، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرين على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية.

• الإعلام وتدعيم ثقافة المشاركة السياسية

إذا كانت المشاركة السياسية هي عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع ، فإن ذلك يعني أن وسائل الإعلام تستطيع أن تسهم بدوره في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي و إقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمع ممن يطلق عليهم ”الأغلبية الصامتة“ التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد حالة الحراك السياسي التي تتطلبها عمليات التغيير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية.

وتلعب وسائل الإعلام دورًا رئيسيًا وفعالًا في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الصفوة والجمهير، إن لوسائل الإعلام قدرة مهمة في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا، وفقا لما تقدم من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياتها.

قد تعددت التأثيرات الخاصة بثورة المعلومات والاتصالات على التطور السياسي والديمقراطي، وأهم هذه التأثيرات (

–نشر الوعي السياسي لدى المواطنين – تدعيم دور المعارضة السياسية- تدعيم دور القطاع الخاص.

علاقة المشاركة السياسية بكلا من التنمية والثقافة السياسية

• دور المشاركة السياسية في التنمية:

تعرف التنمية على أنها توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرقى لمجتمعهم.

وبالتالي هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية.

وترتبط المشاركة السياسية في الغالب بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة فالمجتمع الذي تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية على أساس سلطوي لا يسمح ولا يشجع على المشاركة السياسية لأفراد مجتمعه.

والمجتمع الذي تدار مؤسساته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للأسس الديمقراطية فإنه يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي.

ولا شك أن الحكومات خاصة في الدول النامية لديها الكثير من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي، وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمة نحو المجتمع، وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة وفي مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة، وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندة الحكومة. وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أي عراقيل قد تواجهها في هذا الصدد فالديمقراطية أريقت في سبيلها الدماء في المجتمعات المتقدمة ولم تفرض بقرار من أعلى ولم تكن الحرية منحة في يوم من الأيام.

ولكي تؤتي جهود التنمية ثمارها لابد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها، وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه.

فالإنسان هو المخطط للتنمية وهو هدفها وهو المنفذ لبرامجها. ومن هنا فإن إدراك الإنسان لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أن متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأى عام بصددتها يسعى

لكشف أوجه القصور فيها، يساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة

نموذج عن المشاركة المجتمعية وآثارها على التعليم المجتمعي

العملية التعليمية هي عملية مجتمعية في المقام الأول مما يستلزم تعزيز دور القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح والمجتمع المدني في توفير البنية الأساسية اللازمة للتعليم وإدارتها في إطار يحقق الأهداف القومية ويخضع للمعايير الموحدة للتعليم في مصر. ويشمل ذلك إقامة جامعات أهلية وخاصة ومدارس تعاونية ونموذجية وغيرها من المنشآت التعليمية التي تعزز من اندماج التعليم مع حركة التطوير والتحديث الدائمة في المجتمع.

ويتطلب ذلك دون شك نظرة مستقبلية ثاقبة لأسلوب المشاركة المجتمعية الفاعلة مع الحكومة في تحقيق التوسع المطلوب لتوفير المؤسسات التعليمية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية المضطردة التي ستصل بعدد سكان مصر إلى ٩٤ مليون نسمة سنة ٢٠١٧ ما لم تنخفض معدلات الزيادة الحالية وكذا لضمان الجودة وتحقيق المساواة في العملية التعليمية وان الناس تخلق هذه الزيادة من ضغط متزايد

وهنا يجب ان نعرف ان أسس دعم المشاركة المجتمعية للتعليم هي

- (١) نمو الوعي لدى أفراد المجتمع بقيمة التعليم
- (٢) النظر للتعليم على أنه قضية أمن قومي يجب التعامل معه باعتباره مسئولية مجتمعية يجب على المجتمع كله المشاركة فيه وتطويره
- (٣) إطلاق القدرات الإنسانية وطاقات التلاميذ وتنمية قيم الانتماء والمواطنة من خلال تحقيق تفاعل أصيل ومستمر بين أطراف المثلث: المدرسة - الأسرة - المجتمع المحلي.
- (٤) المدرسة الفعالة هي التي تتمكن من بناء مشاركة مجتمعية فعالة تحقق الأهداف التالية
- (٥) توجيهات أفضل للتلاميذ نحو المدرسة والعملية التعليمية
- (٦) تحقيق أداء دراسي أفضل يحقق تحصيل أعلى الدرجات في مختلف المقررات
- (٧) انخفاض معدل تسرب التلاميذ
- (٨) تزايد دعم أولياء الأمور للمدرسة وبصورة كبيرة ارتفاع الحالة المعنوية والرضا الوظيفي بين المعلمين

المشاركة المجتمعية والتعليم المجتمعي

• مفهوم التعليم المجتمعي

التعليم المجتمعي هو الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكه فعالة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة، وتضافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم تدخلات ومساهمات عينية وغير عينية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية.

• أهداف التعليم المجتمعي

يهدف التعليم المجتمعي إلى:

تعبئة المجتمع في أنشطة التعليم واستثمار قدراته في دفع العمليات التعليمية وزيادة فاعلية الأداء التعليمي.

- ١- تنمية المهارات المحلية للنهوض بخدمة المدارس.
- ٢- مد الخدمة التعليمية للمناطق الأكثر احتياجاً وخاصة الفري والنجوع.
- ٣- مقاومة بعض العادات والتقاليد التي تحد من تمكين الأطفال من التعليم.
- ٤- الترويج في التعليم من خلال إعداد برنامج يتناسب وقدرات الدارسات وظروفهم وتمكينهم للاستفادة من المهارات الحياتية والتعليمية.
- ٥- إعطاء الفرصة الثانية لمن تسرب من التعليم الأساسي للعودة إلى التعليم.
- ٦- مواجهة الأمية والقضاء على مشكلة التسرب.

• خصائص التعليم المجتمعي

- ١ - يعتمد على مشاركة المجتمع الفعالة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة
- ٢ - نابع من المجتمع ويلبي الاحتياج الفعلي للتعليم في القرية
- ٣ - وجود علاقة قوية بين ممثلي المجتمع والجهات الرسمية المسؤولة
- ٤ - المتابعة المستمرة من أولياء الأمور لمستوي التعليم وجودته
- ٥ - يمكن أن يتم بإمكانيات بسيطة ومتاحة

- ٦ - المرونة والتحرر من الإجراءات والتعقيدات الروتينية
- ٧ - يتميز بربط ما يتعلمه الفتيات بحياتهم وواقعهم
- ٨ - مقاومة بعض العادات والتقاليد التي تحد من تمكين الأطفال من التعليم.....

كيفية تطوير التعليم

نقترح سياسة تؤدي الى تحسين تمويل التعليم وإصلاحه على النحو الآتي:

• أولاً: سياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم

تنطلق هذه السياسات من قناعة أن الإدارة المالية الرشيدة يمكنها أن تعوض النقص في الموارد، بل تكون قادرة على تعظيم هذه الموارد، هذا ما تؤكدته الدروس المستفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا، وتأسيساً على ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الفاعليات منها:

• تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس – وهنا يجب الإشادة بتجربة الهيئة العامة للمبنى التعليمية وجهودها في إنشاء آلاف المدارس بنظم وتصميمات جديدة مع الاستفادة من موفورات المشروع الكبير وتوظيفها لخبرات عالية في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس ، وقدرتها على الوصول للمناطق النائية ، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بحيازة الأراضي المخصصة للمباني المدرسية.-

- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة
- التدريسية، مع الاهتمام يرفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية.
- ✓ التفكير جدياً في البحث عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما بينها
- لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج.
- ✓ العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وبين المراحل التعليمية وفقاً لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع.

إيلاء أهمية خاصة للدراسات الاقتصادية والتخطيطية والفنية من خلال إنشاء وحدات اقتصادية تتولى مسؤولية القيام بدراسات وبحوث ميدانية وتحليلية وإستراتيجية وتقديمها لمتخذي القرار وصولاً لقرارات سليمة اقتصادياً، وتحقيق الأهداف بشكل علمي.

• ثانياً: السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية

وتنطلق هذه السياسات من كون التعليم هو " المشروع القومي لمصر " الذي ينبغي أن تتضافر كل جهود المصريين حوله، وفي هذه الحدود يصبح من المهم النظر في الإجراءات الآتية:

• إعادة النظر في تحديد الخيارات ، وتنمية الوعي بتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم من خلال المبادرات الشعبية للمشاركة.

• إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة ، لتخريج قدرات عالية تخدم التنمية المحلية ، وتكون قادرة على المنافسة العالمية.

• السعي لنقل الجامعات المصرية الى نموذج الجامعات المنتجة ، من خلال تحويل

وحداتها الأكاديمية الى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات المختلفة ، وتقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية الى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر موارد إضافية.

• تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية لاسيما المقدمة من المنظمات الدولية ، على

أن يتم ذلك وفقاً لضوابط محكمة تتيح الاستفادة منها ، وبما لا يقود الى الوقوع في شرك أغراض تتعارض مع أهداف المجتمع

• النظر في

الاعتماد على صيغ جديدة ، كالتعليم عن بعد ، والتعليم المفتوح ، والجامعات الافتراضية.

المراجع

١. نورهان الشيخ، صالح عبد الرحمن، "المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلية ٢٠٠٨"، وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة بجامعة القاهرة، ١٥ أبريل ٢٠٠٨
٢. عبد العزيز شادي، "مستقبل المجتمع والتنمية في مصر.. رؤى الشباب"، ١٨ أبريل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، ١٨ أبريل ٢٠٠٨
٣. السيد عبد الحليم الزيات، "التحديث السياسي في المجتمع المصري"، دار المعرفة الجماعية، ١٩٩٠
٤. دليل الطلاب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة- ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
٥. دليل الطلاب، كلية التخطيط - جامعة القاهرة، -2006 - ٢٠٠٧
٦. د. وحيد عبد المجيد، التطور الديمقراطي في مصر (البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣
٧. عمرو هاشم ربيع (محرر)، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٩
٨. المنجى الزيدي، الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلام ي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس ٢٤-٢٦، نوفمبر ٢٠٠٨
٩. د. السيد عليوة ود. منى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب (السياسية) سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (، القاهرة ٢٠٠٨).
١٠. محمد نبيل الشيمي، أنماط المشاركة السياسية وأهميتها، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٥، فبراير ٢٠٠٩
١١. عطا أحمد علي، تقدير الذات والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة في غزة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٩
١٢. محمد نبيل الشيمي، محددات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٥، ٨ فبراير ٢٠٠٩

١٣. د. هالة مصطفى، الأحزاب، موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة ٢٠٠٨
١٤. ناهد عزالدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة ٢٠٠٨.
١٥. د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، مصر والإصلاح (عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦
١٦. د. أحمد يوسف القرعي، ثقافة المشاركة السياسية في الإعلام الأهرام، ٢١ يناير ٢٠١٠، السنة ١٣٥، العدد ٤٤٩٧١.
١٧. الشباب والانترنت والسياسة، أخبار اليوم، العدد ٣٣٦١، ٤ إبريل ٢٠٠٩.
١٨. يوسف الورداني، نسب إحصائية عن مشاركة الشباب في مصر، موقع الحزب الوطني الديمقراطي، ٣١ يناير ٢٠١٠.
١٩. د. وجدي عبد البديع، الشباب وأزمة المشاركة السياسية، الجمهوري، ٨ يونيو ٢٠٠٨.
٢٠. د. إيهاب سلام، الانتخابات، موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة ٢٠٠٨
٢١. أ. د منى سعيد الحديدي، أ. د سلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٦.
٢٢. المجلس القومي للشباب، تقرير صادر في أغسطس ٢٠٠٧.